يكون من الارتفاع بحيث يغطي كل مادفع لإنتاجها من ريع وربح وأجور، أو بمعني آخر، تقول بأن ما يدفع لإنتاج سلعة ما من نفقات إنتاج هو الذي يحدد قيمة هذه السلعة.

المطلب الثاني: نقد نظرية تكاليف الإنتاج:

تعرضت هذه النظرية لانتقادين علي جانب كبير من الأهمية، وهما:

أولاً: أن هذه النظرية قد أخذت في الاعتبار جانب المنتجين فقط، أى جانب العرض وما يحدده من نفقات إنتاج، دون أن تتعرض لجانب المستهلكين أى جانب الطلب والذي يحدده منفعة السلعة وقدرتها علي إشباع الحاجات. وبالتالي فإن هذه النظرية تعجز عن تفسير قيم السلع التي يتم تبادلها بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، لعدم إقبال المستهلكين علي شرائها نتيجة لانخفاض منفعتها، أو تلك التي يتم تبادلها بسعر يزيد عن تكلفة إنتاجها بسبب زيادة إقبال المستهلكين علي شرائها.

ثانيا: أن تكاليف الإنتاج لاتعتبر، في أى وقت من الأوقات، كم ثابت، ولكنها تختلف من منتج إلي آخر، فالمنتج الكفء يستطيع أن ينتج السلعة بتكلفة منخفضة، في حين أن المنتج الأقل كفاءة ينتج نفس السلعة بتكلفة أعلي، علماً بأن ثمن السلعة في السوق يكون واحداً. وليس الاختلاف في تكلفة الإنتاج قاصراً علي المنتجين المختلفين فحسب، ولكننا نلاحظ، حتي بالنسبة للمنتج الواحد، أن تكلفة الإنتاج تتغير من وحدة إلي وحدة أخري، فمن المعروف أن النفقة المتوسطة تتوقف علي كمية الإنتاج بالنسبة للحجم الواحد للمشروع، كما تتوقف علي حجم المشروع بالنسبة للأحجام المختلفة. وعلي ذلك، فاذا ما أخذنا بنظرية تكلفة الإنتاج كمحدد للقيمة، فإن العديد من الأسئلة يمكن أن تثار دون أن تجد إجابة لها، فمثلاً، أى النفقات تحدد القيمة؟ هل هي تكلفة المنتج الأكثر كفاءة؟ هل هي تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشروع الصغير أم بالنسبة للمشروع الكبير؟ كل هذه الأسئلة لاتجد إجابة لها في ظل نظرية تكلفة الإنتاج.

المبحث الثالث
نظرية المنفعة الحدية

استمرت نظرية تكاليف الإنتاج كأساس للقيمة تسود الفكر الاقتصادي حتي العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حينما ظهرت نظرية المنفعة الحدية علي يد زعماء مدرسة التحليل الحدي سانتلي جيفونز Jevons وكارل مينجر Menger وليون فالراسWalras. فقد توصل هؤلاء إلي نتيجة واحدة، متبعين في ذلك طرقاً مختلفة، من مقتضاها أن قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها. ولكن ليس بمنفعتها الكلية مثل منفعة الماء أو الماس، وإنما بالمنفعة النهائية المستمدة من الوحدات الأخير منها أى أنه اتخذت جانب الطلب وأهملت جانب العرض. وفي هذا يقول جيفونز أن القيمة تعتمد كلية علي الدرجة النهائية للمنفعة، وقد أطلق علي المنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة من السلعة اسم المنفعة الحدية Marginal Utility، وهي عبارة عن المنفعة الشخصية التي يعلقها المشتري علي هذه بالوحدة من السلعة. وقد اهتدي المفكرون إلي أن المنفعة الحدية تتناقص باستمرار بزيادة وحدات السلعة المستهلكة مستندين في ذلك إلي أساس منطقي مؤداه أن الإنسان لايمكنه أن يستمر في استهلاك السلعة إلي ما

لانهاية، بل أن هناك حد يصل فيه المستهلك إلي حالة من الإشباع الكامل، وذلك بعد حصوله علي كمية معينة من السلعة.

وهنا نجد أن " لغز القيمة" الذي وقع فيه آدم سميث قد حل بطريقة مرضية. فصحيح أن منفعة الماء الكلية أكبر من منفعة الماس الكلية، ولكن الوحدات المتتالية من الماء تقدر بقيمة الاستعمال تظل تتناقص، بحيث أنه متي حصل الفرد علي كميات كبيرة منه، فإن المنفعة الحدية للماء تكون قد تناقصت إلي مستوي منخفض يساوي الثمن المدفوع فيه. فثمن الماء منخفض، لأن منفعته الحدية صغيرة بعد أن حصل المستهلك علي كمية كبيرة منه. أما الماس فقيمته كبيرة لأن ما يحصل عليه الفرد منه هو كمية صغيرة، ومنفعته الحدية، وأن كانت هي الأخري تتناقص، إلا أنها مازالت كبيرة، أى أن المنفعة الحدية للماء أصغر من المنفعة الحدية للماس.

وعلي ذلك نجد أن هذه النظرية تري أن العلاقة الحقيقية بين قيمة الشئ ومنفعته لاتوجد مباشرة بين القيمة والمنفعة الكلية الشيء، وإنما توجد بين قيمة الشيء ومنفعته الحدية. وهذه النظرية بالرغم من سلامة الأسس التي بنيت عليها، وبالرغم من أنها استطاعت أن تحل لغز القيمة، فإنها مع ذلك لم تسلم من النقد.

ويتناول هذا المبحث شرح نظرية المنفعة الحدية فى مطلبين كما يلى:

المطلب الأول: مضمون النظرية الحدية.

المطلب الثانى: نقد النظرية الحدية.

المطلب الأول: مضمون النظرية الحدية:

لدراسة مضمون النظرية الحدية سوف نتعرض لمعرفة كيف نشأ الفكر الحدي وتطوره ومدارسه المختلفة، والفروض الأساسية للتحليل الحدي وأساسه الفلسفي والمبدأ العام في تحديد الأثمان.

أولا: نشأة وتطور النظرية الحدية:

بدأت طلائع الفكر الحدي مع أحد تلاميذ آدم سميث وأكثرهم إخلاصا له والذي كان يعتبر نفسه دائما المفسر لآراء أدم سميث وهو جون باتسيت ساى J. B. Say، في كتابه بحث في الاقتصاد السياسي الذي نشره في عام ١٨٠٣، وإسهامه ينحصر في وضعه التأكيد على المنفعة بوصفها العامل الذي يعين القيمة. وسبقه في ذلك الإقتصادى الإيطالي كونديلك والذي نشر في عام ١٧٧٦ كتاباً بعنوان " التجارة والحكومة ". ويعتبر أن القيمة هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي، وأن مصدرها هو المنفعة، ولا تعود المنفعة إلى صفة مادية في السلعة، ولكن ترجع إلى ال أهمية التي يعلقها الفرد على سلعة بقصد إشباع حاجته، أى أن المنفعة علاقة تزيد وتنقص تبعا للحاجة، وأن القيمة تزيد أوتنقص تبعاً للندرة أو الوفرة.

ونجد أن التطور الذي طرأ بعد ذلك على التحليل القائم على فكرة المنفعة راجع إلى عدد من الاقتصاديين ظلوا موضع الإهمال وقتاً طويلاً، ومنهم ريتشارد هوتيلى والذي نشر عام ١٨٣١ محاضرات تمهيدية في الاقتصاد السياسي، وعنده أن أفضل اسم يطلق على علم الاقتصاد هو علم " المبادلات " وتأكيده على المنفعة. وكذا مونتيفورت لونجفيلد في كتابه " محاضرات في الاقتصاد

السياسي " والذي يقول فيه أن القيمة تتضمن المنفعة. ومن هؤلاء الاقتصاديين أيضا جوسن Gossen الذي كان موضع جهل تام إلى أن أشار إلى كتاباته كل من جيفونز وفالراس، وتحليله للقوانين التي تحكم السلوك البشرى يتميز بارتكازه على المنفعة، وينطلق من الاستهلاك ويستخدم منهج رياضي، ويقرر أن الهدف من كل سلوك بشرى هو تحقيق الحد الأعلى من المنفعة ويستخلص قوانين معينة للاستمتاع البشرى أهمها إثنان: الأول أن مقدار نفس المتعة يتناقص باستمرار كلما سرنا بهذا الاستمتاع دون انقطاع إلى أن نصل إلى حد التشبع أو مبدأ تناقص المنفعة، والثاني: يجب أن تكون العلاقة بين المتع المختلفة بحيث أنه في اللحظة التي تتوقف فيها المتع، تكون جميعها متساوية، وعنده أن قيمة الشيء تحسب تماماً على أساس المتعة التي تستطيع أن تحققها.

<u>أهم مفكري المدرسة الحدية:</u>

في عام ١٨٧٩ نشر إقتصادى إنجليزي هو ويليام ستانلي جيفونز W، S Jevons (١٨٣٥ – ١٨٨٢) كتابة " نظرية عن الاقتصاد السياسي " Theory about political economy، والذي حاول فيه التجديد الكامل لعلم الاقتصاد السياسي بالالتجاء إلى الرياضيات والاستناد على " المبدأ الحدي " أو " التحليل عند الحد " والارتكاز على المنفعة الحدية. وفى نفس السنة فان كارل منجر Carl Menger النمساوي (١٨٤٠ – ١٩٢١) يحلل الظواهر الاقتصادية على أساس نفس المبدأ في كتابه " أصول الاقتصاد السياسي ".

وفى عام ١٨٧٤ فان ليون فالراس L، Walras الفرنسي (١٨٣٤ – ١٩١٠) سار في نفس الطريق في كتابه " عناصر الاقتصاد السياسي البحت"، والذي يحتوى على آراء مطابقة لكل من منجر وجيفونز بالنسبة لنوع التحليل ومشكلة القيمة.

وبعد انتهاء عهد مؤسسى تحليل المنفعة الحدية، يمكن أن نميز ثلاث مجموعات عريضة من بين ما قد نطلق عليهم اسم الجيل الثاني لهذه المدرسة وهى: المجموعة الإنجليزية وعلى رأسها الفريد مارشال (١٨٤٢ – ١٩٢٤) ومؤلفه الرئيسي مبادىء الاقتصاد ١٨٩٠، والمجموعة النمساوية وعلى رأسها كل من فون ميزيس (١٨٥١ – ١٩٢٦)، يوجين فون بوهام بافاراك (١٨٥١ – ١٩١٤) ومجموعة لوزان وعلى رأسها باريتو (١٨٤٨ – ١٩٢٣) وتعتبر الفوارق بينها غير ذات شأن.

وأهم خصائص تحليل المدرسة الحدية مايلى:

١– استمر فكر هذه المدرسة في التأثير والسيطرة في مجالات الفكر الأكاديمي حتى الآن، ويجب أن نبقى الذهن دائماً تصور اتجاه المدرسة الحدية لموضوع الاقتصاد، حيث أن ذلك يترك انعكاساته على كل البناء النظرى ونتاج هذه المدرسة وخاصة نظرية القيمة والثمن.

٢– هذا الاتجاه لايعرف إلا الوقائع القابلة للقياس، ومن ثم يضحى بالمظاهر الكيفية للظواهر التي يقوم بدراستها، ثم أنه يرى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع نجد أساسها في أفراد تتملكهم الحاجات، أى أفراد من قبيل الانسان الإقتصادى Homo-Economos الذي تأخذه النظرية هو الآخر كشيء مسلم به، هذا التحليل يميل إذن الى تغليب أوضاع قيم المبادلة على قيم الاستعمال،

وإرجاع هذه الأخيرة إلى حاجات الأفراد، فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تتحدد في نظرهم باعتبارها آثار مباشرة لحاجات الأفراد، بمعنى آخر فالحاجة هي التي تحدد ما هو إقتصادى.

٣- وعلى أساس هذا التصور لموضوع الاقتصاد تقوم المدرسة الحدية بتحليلها وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الإقتصادى كمستهلك أو كمنتج للوصل إلى نظرية تفسر ثمن السوق في تكوينه وتغيره عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة. هذا التحليل ليس إذن تحليلا لأداء العملية الاقتصادية الرأسمالية، كما أنه ليس تحليلا لهذا الأداء في علاقتهما الجدلية بالهيكل الإقتصادى العام.

ثانيا: فروض النظرية الحدية وأساسها الفلسفي:

ان المبدأ العام في تحديد الأثمان على أساس الحساب الحدي يعتمد على مجموعه من الفروض والمعطيات الأساسية، كما يجد أصله في أساس فلسفي وتصور منهجي ونعرض لذلك بإيجاز شديد فيما يلي:

(١) الفروض الأساسية للنظرية الحدية:

تتمثل هذه الفروض فيما يلي:

١. سيادة المنافسة الكاملة حيث يفترض هذا التصور في دراسته لكيفية تكون الثمن وجود نوع معين من السوق، وهو السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة، ويمثل ذلك الأساس وخصوصا في مرحلة تاريخية أولى، الفرد هو المنطلق الأساسي للتحليل ويفترض في هذا الفرد قدرته الكاملة عل الاختيار الحر واتخاذ القرارات، ومعرفة حاجاته وأهدافه ومساواته مع الأفراد الآخرين سواء كانوا مستهلكين أو منظمين، وتقوم الأثمان بالدور الأساسي في تحقيق التوفيق بين الأهداف.

٢. تطبيق قانون تساوى المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أثمانها أى أن الفرد عندما يتوجه إلى السوق من أجل إنفاق جزء من دخله في شراء سلع معينة فإنه يقوم بذلك طبقا لهذا القانون أى يشترى الكمية من كل سلعة التي يتحقق عندها تساوى المنفعة الحقيقية مع ثمن هذه السلعة ونفس الأمر بالنسبة للسلع الأخرى.

٣. افتراض أن الاقتصاد مغلق، أى أن الاقتصاد محل الاعتبار والذي يحدث فيه النشاط الإقتصادى، الاستهلاك والإنتاج هو اقتصاد مغلق؛ أى لاتوجد بينه وبين الاقتصاديات الأخرى أى علاقات اقتصادية، أى نقوم باستبعاد التجارة الخارجية.

٤. افتراض عدم وجود بعد زمني عند دراسة سلوك الأفراد، أى يتم التحليل بافتراض أن السبب والنتيجة يحدثان سويا دون فارق زمني، أى أن التحليل ساكن أو إستاتيكى.

٥. افتراض حيادية الدور الذي تلعبه النقود في التحليل، أى أن التحليل يتم أصلا في صورة عينية معبرا عنه في صورة سلع وخدمات، ولا تدخل النقود إلا في مرحلة تالية، وكمجرد وسيلة فقط لتسهيل المبادلات، وأنها لاتؤثر على سلوك المستهلك أو سلوك المنتج " المنظم " وفى هذا التحليل تتمثل الأثمان وهى أثمان نسبية في علاقات مبادلة تترجمها النقود إلى أرقام مطلقة دون أى تأثير من جانب النقود على هذه الأثمان.

(٢) الأساس الفلسفي للنظرية الحدية:

يمكن لنا بسهولة أن نتعرف على أساس وفلسفة التحليل الحدي ابتداء من فروضه الأساسية، فالنظرية الحدية ترتكز على الفرد واختياراته وقراراته، فمن جهة فإن الفرد المستهلك يعرف حاجاته وهدفه ويسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من اشباع حاجاته. وبالنسبة للمنظم أو المنتج فانه يهدف الى تحقيق الربح. ومن الجهة الأخرى فإن الأثمان ودخل الفرد يمثلان أشياء معطاة أو محددة، ويفترض أن الفرد سواء مستهلك أو منتج يختار بطريقة مثالية، أى اختيار الطريق الذي يحقق له أقصى قدر ممكن من الأشياع أو المنفعة أو الربح، وعندما يصل الفرد إلى هذا الوضع يقال أنه في حالة توازن، أى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه إلى تغييره.

منهج التحليل عند الحديين إستنباطى بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر وباستخدام هذا المنهج عند جيفونز وفالراس، وعند مارشال يتمثل عمل الباحث الإقتصادى في تجميع الوقائع وترتيبها وتفسيرها والقيام بإستخلاصات متطقية بشأنها.

ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا، ومن المفيد استخدام منهج تاريخي في البحث الإقتصادى، أما باريتو فيستخدم طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية وتتمثل في البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد فى التفاصيل، وفى مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجياً عن طريق سلسلة من التقريبات من الواقع الملموس بالتوصل إلى تصور نظرية تكون أكثر دقة وأكثر تعقيداً، دون أن نصل إلى الواقع بكل تفاصيله، إذ أن تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم في التوغل إليها جميعاً وتحليلها في كل أبعادها.

والفرد أساس التحليل الحدى لايكون إلا جزء لانهائي من المجتمع وهذا الأخير مكون من مجموع الأفراد، ويتم يناولهم فردا فردا. وهؤلاء الأفراد جميعاً متساوون وراشدون سواء كانوا مستهلكين أو منظمين، وينظر الى الفرد من قبيل الرجل الإقتصادى الرشيد.

والمجتمع عند الحديين هو مجموع الأفراد ولا شيء غير ذلك، أى ليس مجموع الأفراد ومجموع العلاقات التي تقوم بين الأفراد. ويجد الفرد نفسه أمام سلسلة من السلع، وهذه الأخيرة توجد بكميات محدودة، نادرة نسبياً بدرجة أكثر أوأقل، ولهذا الفرد حاجات، وهذه الحاجات طبيعية. كل هذا قبل أن يعرف أثمان السلع، ويتساءل هذا الفرد عن الإشباع الذي يمكن أن يحصل عليه من استهلاك هذه السلعة أو تلك، وأنه يستطيع القيام بتقديراته بمعزل عن الأثمان ودخله، وهنا يقارن المستهلك بين كمية معينة من السلعة وبين المنفعة التي تعود عليه، والمنفعة الكلية المحققة تتزايد مع تزايد الكمية التي تستهلك من السلعة ويستمر هذا التزايد حتى تصل المنفعة الكلية إلى أقصى حد لها. وليست المنفعة الكلية هي التي تؤدى بالمستهلك إلى استهلاك كمية معينة من سلعة ما، ولكن الذي يؤدى إلى ذلك هو الزيادة في الإشباع الذي يقارنه بزيادة الإشباع الذي يعود عليه من استهلاك وحدة إضافية من سلعة أخرى أى المنفعة الحدية. وهكذا فإن الفرد يقيم تحليله في النظرية الحدية على أساس الحد، فإنه يقارن بين المنافع الحدية التي يحصل عليها من استهلاك هذه السلعة أو تلك، ويعتبر ذلك أحد العناصر الأساسية التي توجه اختياره.

والفرد كمنظم له نفس سلوك الفرد كمستهلك حيث يقوم المنظم باستخدام عناصر الإنتاج التي تقدم له، ولديه أيضا قدره على الاختيار بين استخدام هذه الكمية أو تلك من العمل أو رأس المال، ونفس الأمر فكما أن معرفة المنافع الحدية لسلع الاستهلاك أو معدلات الإحلال مهمة للمستهلك، فإن المنفعة الحدية التي تتحقق من استخدام تلك الكمية من عنصر الإنتاج ويطلق عليها الإنتاجية الحدية، أى الناتج المترتب على استخدام وحدة إضافية من عنصر إنتاج معين مهمة للمنظم وعن طريق المقارنة وبناء منحنيات الناتج والتي تبين التوافيق المختلفة من عناصر الإنتاج التي تحقق له نفس الكمية من الناتج أى الإشباع، ويكون سواء بالنسبة للمنظم أن يختار هذه المجموعة من التوافيق أو غيرها، كما هو الأمر بالنسبة للمستهلك، أى أنه يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك،

وبالنسبة للتصوير المنهجي للنظرية الحدية فإن العلاقات الاقتصادية تعتبر علاقات بين الأفراد والأشياء النادرة، وليس كعلاقات بين الأفراد والأفراد بوساطة الأشياء المادية، ويصبح الاقتصاد بالتالي علم الندرة، الأمر الذي يعنى أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية، وينعكس ذلك التصور على رؤيتهم للأثمان حيث تعتبر مؤشراً عند الحد، ويرتكز البناء النظري للتحليل الحدي على المنفعة المرتكزة على الندرة، والمنفعة يعتبرونها ظاهرة ذاتية أو شخصية وهى أساس الأثمان.

وهكذا نجد أنه لايدخل في أساس تحليلات هذا التصور للنظرية الحدية أى اعتبار أو علاقات لأثمان السلع حيث تعتبر معطاة، ولالدخل المستهلك. ونفس الأمر بالنسبة للمنظم، فالأمر يتعلق إذن بمجرد فرضية تتعلق بالسلوك والاختيار، والإشباع القائم على الحد أى المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية.

<u>ثالثاً: تحديد الثمن في النظرية الحدية:</u>

إذا ما أخذنا في الاعتبار الفروض الأساسية والأساس الفلسفي والمنهجي للتصور الحدي فإنه يمكن التعرف على طريقة التحليل وكيفية تحديد الثمن. والتحليل الحدي يستخدم كل من القيمة والثمن كمترادفين. وتتركز جهود النظرية الحدية في تحديد الثمن، لذلك علينا أن نبقى في الذهن أن الأثمان عندهم تعتبر مؤشرات للندرة، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الإنتاجية الحدية، وبصفة عامة بالنسبة لسوق السلع الاستهلاكية أو النهائية، حيث يوجد مشترى وبائع فإن الثمن ينتج من تلاقى أو تقابل قوى العرض وقوى الطلب، ممثلة فى منحنيات العرض ومنحنيات الطلب. ويهدف الأفراد إلى الحصول على أقصى إشباع ممكن، ويعملون على توزيع الوحدات النقدية التي يملكونها بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التي تحقق تساوى المنافع الحدية.

وطبقاً لهذا التصور فإن الطلب على السلع الاستهلاكية يظهر كنتيجة لاختيار المستهلك الذي يقوم به في علاقته بتفضيلاته الفردية، وهذا الطلب نفسه يعد دالة للمنفعة الحدية للسلع، وهذه المنفعة يتم تقديرها شخصياً بواسطة كل فرد. وبالنسبة لعرض السلع الاستهلاكية في السوق فإن المنظم يأخذ في اعتباره نفقته الحدية ويحاول الحصول على ثمن يسمح له بتغطية نفقاته للحصول على الوحدات الأخيرة للمنتجات، تلك التي تقع على الحد طالما أنه يعرف إنتاجه.

وبالنسبة لسوق عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فإن أثمانها تتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها أثمان السلع النهائية الاستهلاكية، غير أن الطلب عليها يعتبر طلب مشتق

لأنها تستخدم في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها طبقاً للطلب المتوقع من جانب المستهلكين، وعليه تكون الإنتاجية الحدية المحققة أساس تحليل أثمان هذه العناصر. وأثمان عناصر الإنتاج تحدد مقادير الدخول التي يحصل عليها مالكي هذه العناصر، أى تحدد الريع والأجور والربح والفائدة، وعلى ذلك فإن تحديد أثمان عناصر الإنتاج يحدد كيفية ونمط توزيع الدخول بين مالكي هذه العناصر.

ويمكن أن يتم تحليل كيفية تحديد الثمن على ثلاثة مراحل كما يلى:

المرحلة الأولى: نبقى على مستوى الفرد ونقيم العلاقة بين ثمن السلعة وطلب المستهلك، وبعبارة أخرى نقيم منحنى الطلب نظرياً وهنا فإن الثمن يكون معطى محدد.

المرحلة الثانية: ننتقل إلى مستوى المجتمع أى مجموع الأفراد ونقيم إذن العلاقة بين الطلب الكلى وثمن السلعة. والطلب الكلى يساوى مجموع طلب الأفراد. وعند هذا المستوى وحدة فإن الثمن يتحدد، ولكن بالاعتماد على المرحلة الأولى. وهنا تبدأ نظرية المنفعة ويتحدد الثمن ولكن كدالة للمنفعة الحدية وكمؤشر للندرة. ويمكن إقامة علاقة من نفس النوع السابق بين الثمن والعرض مع الأخذ في الاعتبار أن دالة ومنحنى العرض لم يصبح لها دور كامل في تحديد ثمن السلعة إلا مع الفريد مارشال حيث يربط داله العرض بنفقة الإنتاج.

المرحلة الثالثة: حيث يتم تعميم النتائج المحققة من المرحلتين الأولى والثانية لاستخدامها في تحديد أثمان عناصر الإنتاج، والتي تتحدد بالإنتاجية الحدية، فوجود نشاط الإنتاج يدخل المنظم والذي يعتبر كأي فرد لديه سلوك يهدف إلى مضاعفة المنفعة التي يحصل عليها من نشاطه أى الربح، وبالتالي يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك بالنسبة لتحديد الثمن والواقعة الجديدة هي وجود منحنى للعرض ينتج عن نشاط الإنتاج.

وعلى ذلك يتحدد الثمن بتلاقى قوى الطلب وقوى العرض ويستلزم ذلك دراسة وتحليل تكلفة الإنتاج والتي تحدد دالة العرض. كما توجد علاقة بين الكميات والأثمان ولكن كل عنصر منهما يخضع لمبدأ مختلف، فالكميات تتحدد ابتداء عن تكلفة الإنتاج، أما الأثمان فتتحدد بالمنفعة الحدية، وإذا كان ذلك هو المبدأ العام في تحديد الثمن فيلزم علينا أن نتعرف بدرجة أكثر تفصيلاً عن كيفية تحديد هذا الثمن وذلك من خلال تحليل التوازن الجزئي والتعرف على علاقات أو قوى الطلب وعلى علاقات أو قوى العرض.

المطلب الثاني: نقد النظرية الحدية:

لاشك أن المدرسة الحدية قد أعطت أبعاداً جديدة للفكر الاقتصادي في ذلك الوقت. ولكن يعاب علي نظريتها في القيمة أنها لم تأخذ في حسبانها جانب تكلفة الإنتاج، بل اكتفت بجانب المنفعة، وأظهرت السعر الذي يكون المستهلك علي استعداد لدفعه للحصول علي وحدة معينة من سلعة وليس السعر الذي يدفعه فعلاً. وعلي ذلك، تعتبر نظريتها هذه نظرية في تحديد طلب المستهلكين أكثر منها لتحديد القيمة.

كان للاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال الفضل في الجمع بين ما توصلت إليه المدرسة الحدية، وبين نظرية تكلفة الإنتاج، والخروج منهما بنظرية جديدة تفسر لنا الطريقة التي تتحدد بها أسعار السلع المختلفة في السوق.

فمن الواضح إذن أن تفسير القيمة لن يحقق أهدافه، إلا اذا أخذت نظرية المنفعة في اعتبارها جانب العرض أيضاً؛ ومعني ذلك أن أى نظرية تعتمد علي جانب الطلب فقط تكون نظرية قاصرة، ولهذا بنيت النظرية الحديثة في القيمة، علي أساس الجمع بين كل من الطلب والعرض في نظرية واحدة. والفضل في ذلك يرجع إلي الفريد مارشال الذي جمع بين الأفكار المختلفة عن القيمة وأوضح أنها لاتتناقض فيما بينها. فقد نجح بلا شك في إيضاح أن الطلب، الذي يستند إلي المنفعة، وأن العرض، الذي يستند إلي نفقات الإنتاج، يقرران القيمة فيما بينهما، مثلهما في ذلك مثل حدا المقص اللذان يقطعان الورقة لايمكن تحديد أى منهما هو الذي قطع الورقة.

وقد بين مارشال أن سعر أى سلعة من السلع إنما يتحدد بناء علي التفاعل بين قوتين أساسيتين، الأولي هي طلب المستهلكين ويحدده منفعة السلعة، وعلي وجه التحديد المنفعة الحدية لها، والثانية هي عرض المنتجين ويحدده تكلفة إنتاج السلعة، وعلي وجه التحديد النفقة الحدية لها. فالمستهلك من ناحية يكون علي استعداد لدفع سعر يتناسب مع المنفعة الحدية للسلعة، والتي تتناقص مع تزايد الكمية المستهلكة منها، بمعني أنه يكون علي استعداد لدفع مبلغ كبير مقابل الحصول علي الوحدة الأولي من السلعة، ولكن ما أن يحصل علي هذه الوحدة الأولي، ويشبع جزء من حاجته إليها، وبالتالي تقل درجة إلحاح هذه الحاجة لديه، حتي لايكون علي استعداد إلا لدفع مبلغ أقل للحصول علي الوحدة الثانية، ولن يشتري الوحدة الثالثة إلا اذا انخفض سعرها أكثر فأكثر. وهكذا نجد أن المستهلك لن يطلب المزيد من السلعة إلا اذا انخفض السعر ليتناسب مع منفعتها الحدية.

هذا من ناحية المستهلك، أما من ناحية المنتج، فإنه يكون علي استعداد لبيع السلعة بسعر يتناسب مع تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة منها، بمعني أنه حتي يمكن خلق الحافز لدي المنتج لكي يزيد إنتاجه من السلعة بمقدار وحدة إضافية فلابد أن يكون السعر الموجود في السوق من الارتفاع بحيث يغطي تكلفة إنتاج هذه الوحدة. وحيث أن المنتجين يتفاوتون فيما بينهم من حيث درجة كفاءتهم وبالتالي من حيث تكلفة إنتاجها، لذلك نري أنه كلما كان السعر الموجود في السوق مرتفعاً، كلما سمح ذلك للمنتجين الأقل كفاءة بالاستمرار في الإنتاج، بحيث تكون الكمية المعروضة في السوق كبيرة، في حين أن انخفاض السعر يؤدي إلي خروج المنتجين الأقل كفاءة من مجال الإنتاج، مما يؤدي إلي نقص الكمية المعروضة.

من ذلك نري أن ارتفاع السعر يؤدي إلي نقص الكمية المطلوبة من جانب المستهلكين، وإلي زيادة الكمية المعروضة من جانب المنتجين، والعكس صحيح. وهذا التعارض بين رغبات المستهلكين من ناحية، وبين ميول المنتجين ومصالحهم من ناحية أخري، هو في الواقع الذي يؤدي إلي خلق نوع من الاستقرار في السوق، بحيث يكون هناك سعر واحد يتم عنده التعامل، وهو السعر الذي تتساوي عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وهو ما يسمي بالسعر التوازني.